تشرَّفت جامعة القصيم ممثلة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية يوم الاثنين التاسع والعشرون من شهر ربيع الأول للعام ١٤٣٩هـ، بزيارة صاحب السمو الملكي الأمير الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز بن سطام بن عبد العزيز آل سعود_ سلمه الله_ مستشار خادم الحرمين الشريفين وأستاذ السياسة الشرعية في المعهد العالي للقضاء، وكان في استقباله معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن بن حمد الداود، وسعادة عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الدكتور/ خالد بن عبد العزيز أبا الخيل، ووكلاء الكلية، ومنسوبيها.

وقد تضمنت زيارة سموه برنامجًا علميًا حافلاً، تم تنفيذه على يومين ؛ بدأ اليوم الأول في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، حيث ألقى سموه ورقة عمل بعنوان: "سنّ الأقضية: من منظور السياسة الشرعية"، واستهل اللقاء سعادة عميد الكلية مرحبًا بسمو الأمير ومعربًا عن سعادة إدارة الكلية ومنسوبيها بشرف هذه الزيارة الكريمة، أدارَ الجلسة سعادة الدكتور/ مزيد بن إبراهيم المزيد (الأستاذ المشارك بقسم الفقه_ عميد الكلية الأسبق)، حيث عرض في البدء سعادته لنبذة مختصرة لمسيرة سموه الكريمة؛ خاصةً في مجالي البحث العلمي، وإدارة العملية التعليمية.

مهران وافي

النظام
الاجتماع

بدأ سمو الأمير كلمته بشكر معالي مدير الجامعة، وعميد الكلية على حسن الاستقبال وتنظيمه، ثم بينّ سموه التحديات الآنية والمستقبلية التي تتعلق بسن الأقضية في المملكة، سواء ما تعلق منها بالأوامر والمراسيم الملكية أو بالأنظمة المختلفة، أو بتطبيقات القضاء، وضرورة دعم الفكر المنضبط فيما يتعلق بالتوفيق بين الأنظمة وأحكام الشريعة الإسلامية، وأن الحاكمية للكتاب والسنة، دون إفراط أو تفريط.

ثم تطرق سموه إلى تصوره عن مستقبل التعليم الشرعي، والتطبيق القضائي، وسن الأقضية في المملكة العربية السعودية، معولاً على الكليات الشرعية عمومًا، وجامعة القصيم على وجه الخصوص؛ في دفع زمام المجتمع نحو تحقيق مزيد من الاستقرار والتقدم، وتأهيل جيل قادر على خوض تحديات الحاضر والمستقبل بالعلم والدين والكفاءة، مشيرًا إلى أن باب ولي الأمر مفتوح على مصراعيه لكل فكرة جديدة بناءةً، وترك المجال بعد ذلك لمداخلات الحضور، والتي تمخض عنها العديد من الأفكار البناءة في هذا المجال، واختتم اللقاء بتأكيد سمو الأمير على سعادته بهذا اللقاء الفاعل والحافل بالفكر الراقي المستنير من قبل منسوبي الكلية، معربًا عن أمله في إمداد لجنة عمداء كليات الشريعة بالعديد من التوصيات والمقترحات المفيدة.

ثم بدأ اللقاء الثاني مع منسوبي قسم الأنظمة في الكلية بحضور عميد الكلية وعدد من وكلائها، وأدارَ هذا اللقاء سعادة الدكتور/ يونس بن أحمد المشيقح (رئيس قسم الأنظمة)، وجاء هذا اللقاء تحت عنوان "مصدر السلطة في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية"، وبعد تجديد الترحيب بسموه، بدأ اللقاء بتأكيد سموه على أن الشريعة الغراء ليست ضمن نصوص الدستور وفق المعنى الدقيق والحقيق للنظام الأساسي للحكم، بل إنها تسمو عليه وتعلوه منزلة ومكانة؛ بحيث تكون حاكمة عليه؛ ولذا ليس من صحيح القول بأن نصوص النظام الأساسي للحكم جعلت الشريعة حاكمًا، ذلك أن الشريعة لا تُجْعَل، بل هي التي تضفي على أحكام وقواعد النظام الأساسي للحكم قيمته وإلزاميته. وأكد سموه على دور النظام الأساسي في تقريره بأن الشريعة هي الحاكمة، وتمنح الشرعية له وللقوانين والأنظمة التي هي دونه، وهو ما يميز المملكة العربية السعودية عن غيرها من الدول الإسلامية، التي جُلّ ما تصبو إليه أن يُنص في دساتيرها على أن الشريعة الإسلامية مصدر للتقنين أو مصدر أساسي أو مصدر وحيد، مؤكدًا على أن كل محل يراد شغله بنظام هو مشغول بالشرع ابتداءً، وأن مقتضيات العصر تفرض الأنظمة فرضًا لا فكاك منه ولا بديل عنه، وأن تحديات الحاضر هي في إقامة التوازن الأمثل والتكامل المنشود بين الأنظمة وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثم داخل عدد من أعضاء هيئة التدريس بالعديد من الأفكار التي تساعد على تحقيق هذا التوازن، وتؤكد على ضرورة استمرار البحث العلمي من أجل تحقيق هذا الهدف المنشود، ثم اختتم هذا اللقاء بشكر سمو الأمير على إتاحة هذه الفرصة لمنسوبي الكلية وانتهت بذلك فعاليات اليوم الأول.

بدأت فعاليات اليوم الثاني بلقاء عقده سمو الأمير مع أعضاء هيئة التدريس من أساتذة الدراسات العليا بالكلية بعنوان: "تطوير مناهج الدراسات العليا في الشريعة: من منظور السياسة الشرعية"، وقد أدارَ هذا اللقاء سعادة الدكتور/ عبد الكريم بن ناصر البرادي (وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث)، وقد أثمر هذا اللقاء في الوصول إلى العديد من المقترحات والأفكار التي تهدف إلى تطوير المفاهيم، والخبرات، والتجارب الإشرافية والتدريبية في مجال الدراسات العليا، بما يساهم في تنمية برامج الدراسات العليا تحديدًا الشرعية منها، لما تواجهه هذه البرامج من تحديات تفرض على القائمين عليها ضرورة أن تكون نتائجها منسجمة مع حاجة المجتمع وما يشهده من تطورات في مختلف مجالاته على الصعيد الداخلي والدولي، تقتضي ضرورة التسلح بالعلم والدين والكفاءة.

وفي الأخير، عقد سمو الأمير محاضرة عامة بالقاعة الرئيسة بالجامعة، جاءت بعنوان: "تطبيق الأنظمة: من منظور علم الاجتماع العدلي"، وقد حضر هذه الفعالية العديد من منسوبي الجامعة وبعض منسوبي الجهات العدلية، والقضائية، والحكومية في منطقة القصيم، وأدارَ هذا اللقاء سعادة الدكتور/ خالد بن عبد العزيز أبا الخيل(عميد الكلية)، وبعد تجديد الترحيب بسموه، بدأ اللقاء باستعراض سموه لأثر العوامل الاجتماعية على عملية التقاضي؛ من منظور علم اجتماع القانون، وتحديداً أثر التدرج الاجتماعي والتكامل الاجتماعي، والثقافة والتنظيم الاجتماعي على عملية التقاضي، ونتائجه، كذلك المؤثرين في عملية التقاضي، ودور التأثيرات الاجتماعية على عمل القاضي، وانتهى عرض سموه ببيان أهمية علم اجتماع القانون في فهم القانون بصفة عامة، وعملية التقاضي بصفة خاصة، وذلك من خلال التركيز على دلالات علم اجتماع القانون المتمثلة في الآثار القضائية، والآثار والدلالات الأخلاقية، والآثار العلمية لجوانب وتطبيقات تلك النظرية في إجراءات التقاضي وجوانبها الاجتماعية لحالات الدعوى القضائية ومخرجاتها.

ثم بدأ الحضور في مداخلاتهم، والتي تمثّل بعضها في عرض تجاربهم العلمية والعملية.

وختامًا وجه سعادة عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الشكر إلى سمو الأمير على زيارته الكريمة للجامعة ومنسوبيها، وعلى هذا البرنامج العلمي الحافل الذي يدل على حرص سموه على تطوير التعليم الجامعي وتحسين مخرجات العملية التعليمية بما يحقق رفعة هذا البلد ونهضته، سائلاً المولى عز وجل أن يبارك في جهوده وأن يطيل في عمره وعمر ولاة أمر هذا البلد ويسدد خطاهم لتعزيز ما يزخر به الوطن من علم و معرفة وعطاء فياض، كذلك أشاد سعادة عميد الكلية بالدعم المتواصل الذي تحظى به الكلية من إدارة الجامعة، متوجهًا بالشكر والعرفان لمعالي المدير لما يبذله من جهد وعطاء من أجل تحقيق أهداف الجامعة، في بناء مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، تحقيقًا لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.